



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ..... خاصة بالأعضاء.

١ مارس ١٩٩٠

السنة السادسة والعشرون

العدد الخامس

حدود الخطة الصهيونية

لغلسطين شباط ١٩١٩



بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

## الهجرة... والحرب القادمة

لشهر الثاني على التوالي، تتصاعد هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين المحتلة، على الرغم من الضجة التي أحدثتها وسائل الاعلام الفلسطيني والعربي والعالمي. وعلى الرغم من الانتقادات والمذكرات التي رفعت لهذه الجهة أو تلك، ويبدو جليا ان كل الصراخ الاعلامي وما يرافقه من مذكرات، لن تستطيع ان تشي مهاجرا سوفيائيا واحدا اوقعت الحركة الصهيونية في جبالها الخبيثة لتشدّه ترغيبا الى "انهار اللبن والعسل"، او قسرا بخدعة الهروب من تحت "الدلف" السوفيائي للوقوع تحت "المزراب" الصهيوني. ان ما يلفت النظر في الحملة الاعلامية العربية والعالمية، وحيانا الفلسطينية، انها تركز على خطورة الهجرة والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، موحية بالتسليم لليهود، سواء كانوا فلاحا، او زنوج او هنود حمر او سوفيت، بما يسمونه حق العودة الى "اسرائيل". والغريب ان هذا التسليم بما يسمى حق العودة لليهود الى الارض المحتلة عام ١٩٤٨، يأتي في وقت يصرف فيه قادة الكيان الصهيوني على حرمان الفلسطينيين، ليس فقط من حق العودة المقدس، الذي اقرته الامم المتحدة لهم في قرارها رقم ١٩٤ الصادر في ايار عام ١٩٤٩، وانما حرمان اهل وسكان الضفة الغربية المقيمين في الشتات من حق العودة الى الارض المحتلة عام ١٩٦٧. والادعى من ذلك، ان يقوم الكيان الصهيوني وبكل وقاحة بطرد المواطنين المقيمين في الضفة الغربية

البقية ص ٢٢



## الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي

### باب المؤتمر العام

#### القسم الثالث

تناول المادة "٤٢" من النظام الأساسي الجديد صلاحيات المؤتمر العام وهي بذلك نظير المادة "٤٤" من النظام السابق ، وتنص هذه المادة "٤٤" على ما يلي :  
"صلاحياته

المادة (٤٤) : المؤتمر العام هو أعلى سلطة في الحركة في حالة انعقاده ويمارس الصلاحيات التالية :  
١ - مناقشة تقارير اللجنة المركزية وقراراتها وأعمالها ومحاسبتها ومناقشة أعمال الأجهزة والمؤسسات الحركية .  
ب - اقرار النظام الأساسي وإجراء أي تعديل عليه بأغلبية ثلثي الحاضرين .

ج - وضع الخطط السياسية والعسكرية واقرار الانظمة واللوائح الحركية والبرنامج السياسي .

د - انتخاب أعضاء اللجنة المركزية للحركة .

هـ - حجب الثقة عن كل أو بعض أعضاء اللجنة المركزية ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الحاضرين .

و - انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري .

لقد بقي البندان (١) و(ب) في النظام الجديد كما كانا ولم يطرأ عليهما أي تعديل ، أما البند (ج) فقد طرأ عليه تغيير صياغي يحمل من حيث الظاهر معنى التعديل فبدلاً من عبارة "وضع الخطط .. الخ" استخدمت كلمة "اقرار" التي اقتصر استعمالها في البند القديم لـ "الانظمة واللوائح الحركية والبرنامج السياسي" ، فأصبحت هنا شاملة لمجمل ما ورد في البند وهو ما ينطوي على أن مهمة الوضع من الممكن أن تتم على يد هيئة أخرى بينما يقوم المؤتمر بالاقرار ، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر هو من قبيل تحصيل الحاصل حيث أن المؤتمر لا يقوم بمجموعه أصلاً بوضع الخطط أو اللوائح وإنما تتولى اللجان المصغرة مثل هذه المهمة حيث تعرض نتائج أعمالها على المؤتمر فيقوم باقرارها أو تعديلها أو بعدم الأخذ بها كلياً .

وجاء هذا البند في النظام الجديد لكي يفرض انتخاب أعضاء اللجنة المركزية بالاقتراع السري سواء القدامى أو الجدد وقد استثنى في المؤتمر العام الخامس القائد العام وحده حيث تم انتخابه بالاجماع علناً ورفع الأيدي .

وبعد فإن نص البند (د) في النظام الجديد هو :  
"د . الانتخابات لأعضاء اللجنة المركزية للحركة يتم بالاقتراع السري" .

أما البند (هـ) فقد بقي مثل البندين الأولين كما هو بدون أي تغيير ، وأضيف بعده بند جديد كلياً لم يرد في النظام السابق وأخذ التصنيف (و) ، ونصه :

"و . انتخاب كل من رئيس لجنة الرقابة المالية ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية شريطة أن ينطبق عليها شروط العضوية للمجلس الثوري" .

أن مهمة الرقابة في الأصل هي من اختصاص وصلاحيات المجلس الثوري وبالتالي يفترض أن يتم انتخاب رؤساء وأعضاء لجان الرقابة من قبل هذا المجلس لأن لجانه المتفرعة عنه هي التي يناط بها أمر تنفيذ مهماته في نطاق صلاحياته كل وفق الاختصاص المعين .

ولكن لأن النظام الجديد أراد أن يعطي كلا من لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية ولجنة الرقابة المالية اهتماماً خاصاً ، وأراد أن يعطي رئيسيهما حصانة خاصة ، وكذلك أن يدفع بالمجلس لأن يقوم بتشكيل هاتين اللجنتين الزاماً فقد تضمن هذا البند الجديد .

وفرضه أن يكون رئيساً هاتين اللجنتين منتخبين من المؤتمر ، وأن يكونا أيضاً عضوين في المجلس الثوري لياخذاً خاصية الحصانة ولتبقى مهمة الرقابة في دائرة جهة الاختصاص الأصلي بها وهي المجلس الثوري .

وقد سار بذلك هذا النظام على الخط الدقيق في القياس على مبدأ فصل السلطات وتكاملها ، حيث لا يجوز أن تناط أعمال الرقابة على السلطة التنفيذية بالسلطة التنفيذية ذاتها وهي في نظامنا اللجنة المركزية .

وهنا يجدد التفريق بين هذه الرقابة وبين الرقابات التنفيذية داخل أجهزة السلطة التنفيذية نفسها ، حيث يجوز لهذه الأجهزة أن تفرض رقاباتها الذاتية لتدقيق أعمالها قبل أن تصل إلى التنفيذ أو أثناء التنفيذ أو حتى بعد التنفيذ .

أن المقصود هنا هو رقابة سلطة الرقابة العامة في الحركة وهي المجلس الثوري . من هنا لم يقبل النظام أن يجعل من مسؤولي الرقابة غير التنفيذيين أعضاء في اللجنة المركزية أو أن يجعل هذه المهمة من المهمات التابعة لها بل وحتى لا يجوز أن تسند لمسؤولي الرقابة مهمات أو مواقع في السلطة التنفيذية لأنه لا يجوز أن تكون الجهة ذاتها هي الخصم والحكم في نفس الآن .

كذلك لم يقبل النظام أن يفصل لجان الرقابة هذه عن المجلس الثوري أو حتى أن يجعلها تعمل بشكل مواز له أو أن يخرج كلا من مسؤولي الرقابة من دائرة محاسبة المجلس الثوري ، بل لقد فرض أن تنطبق عليهما شروط عضوية هذا المجلس وأن يخضعا لقواعد الحقوق والواجبات المطبقة على أعضائه .

على أنه يجب أن نشير أن بعض العوامل والاعتبارات لم تمكن المؤتمر العام الخامس للحركة من انتخاب رئيسي هاتين الرقابتين فأعطى بقرار منه صلاحية انتخابيهما - ولهذه المرة فقط - للمجلس الثوري خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر وقد تم هذا الانتخاب فعلاً في أول دورة اجتماعات تمت لهذا المجلس بعد المؤتمر . ويعتبر هذا الانتخاب كأنه انتخاب المؤتمر حيث تستمر مهمتهما هذه إلى حين انعقاد المؤتمر العام السادس ، ما لم يتعرض أي منهما للمحاسبة التي يمكن أن يتعرض لها أي من أعضاء المجلس الثوري الآخرين وفقاً لنصوص النظام وتؤدي إلى فصله أو تجميده عضويته للمجلس .

والفارق الأساسي هنا أن إزاحتهم لا تعتبر مجرد إزاحة عن مهمهم وبالتالي فإنها لا تتم بالطرق العادية لتغيير أعضاء المجلس أو حتى أعضاء اللجنة المركزية عن مهماتهم وهو ما يحتاج في نطاق أعمال المجلس واختصاصه إلى أغلبية ٥١٪ ، وإنما يمكن أن تتم قياساً على طريقة فصل أو تجميد عضو اللجنة المركزية والتي تتطلب موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، خاصة وأن مسؤول لجنة الرقابة المنتخب من المؤتمر العام لهذه المهمة سيفقد عضويته في المجلس الثوري إذا ما تمت تنحيته عنها وفقاً للنظام ، وهذا ما يجعل الإزاحة هنا تنطوي على معنى الفصل من عضوية المجلس .

على العموم وبدون كل ذلك فإن مجرد مبدأ الانتخاب من قبل المؤتمر العام يجعل من الواجب اتباع



طرق الاغلبية المشددة في حال القيام بالتغيير من قبل المجلس.

واكثر من هذا فان المجلس لا يستطيع ان ينقض ايا من قرارات المؤتمر العام الا اذا سمح له المؤتمر بذلك ضمن قراره او ضمن نصوص النظام، وعليه مالم يرد قرار من المؤتمر او نص في النظام لا يمكن بأي حال من الاحوال نقض او نسخ اي من قرارات المؤتمر.

ان انتخاب المؤتمر هو اساس الحصانة التي يتمتع بها هذان الرئيسان وان نص النظام على حق المجلس بتجميد او فصل اي من اعضاء باغلبية ثلثي الاعضاء هو اساس امكانية المحاسبة لهما.

بقي البند الاخير من المادة (٤٤) في النظام السابق وهو البند (و) ولم يطرا عليه اي تغيير سوى انه اصبح البند (ز) في المادة (٤٢) من النظام الجديد وبقي نصه على حاله:

" ز. انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري."

اما المادة (٤٣) من النظام الاساسي الجديد فانها تتناول اجتماعات المؤتمر العام وهو ما تناولته المادة (٤٥) من النظام السابق حيث نصت تلك المادة (٤٥):

"اجتماعاته:

المادة ٤٥:

١ - ينعقد المؤتمر في دورة انعقاد عادية مرة كل ثلاث سنوات بدعوة من اللجنة المركزية ويجوز تأجيل انعقاده لظروف قاهرة بقرار من المجلس الثوري.

ب - يدعى المؤتمر الى دورة انعقاد غير عادية خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ طلب الدعوة اذا طلب ذلك اكثر من نصف اعضاء المجلس الثوري او بطلب من اللجنة المركزية ويجب ان يحتوي طلب عقد الدورة الاستثنائية على المواضيع التي من اجلها تم طلب الاجتماع.

ج - تكون جلسات المؤتمر قانونية بحضور ثلثي الاعضاء على ان يكون كافة الاعضاء قد بلغوا خطيا بالحضور قبل اسبوعين من تاريخ الاجتماع، واذا لم يحضر الثلثان يؤجل يومين ويعقد بعدها اذا حضره اكثر من نصف الاعضاء."

لقد تضمنت المادة (٤٣) من النظام الجديد هذه البنود الثلاثة مع تعديلين في البندين (١) ، (ب) فقط، حيث تضمن البند (١) من المادة (٤٢) من النظام الجديد تغييرا في المدة، فبدلا من عبارة "مرة كل ثلاث سنوات" جاءت عبارة "مرة كل خمس سنوات" فاصبح نص البند هنا:

"١. ينعقد المؤتمر في دورة انعقاد عادية مرة كل خمس سنوات بدعوة من اللجنة المركزية ، ويجوز تأجيل انعقاده لظروف قاهرة بقرار من المجلس الثوري."

والحكمه من زيادة المدة ان الحركة وجدت خلال المرحلة السابقة ان فترة ثلاث سنوات هي فترة غير واقعية وغير كافية للفصل بين مؤتمرين عاديين للحركة لما ينطوي عليه ذلك من اعباء متعددة، ولان تقلبات الواقع السياسي المحيط بالحركة لا تكون دائما مناسبة ، وعلى العكس فقد حتمت التأجيل خلال الفترة الماضية ، بل ومن زاوية اخرى فان فترة ثلاث سنوات هي فترة غير كافية لاستقرار الاطر او لكي تأخذ الاطر القيادية الوقت الكافي لتنفيذ البرامج المنوط بها تنفيذها حيث ان برامج مهماتها غالبا ما تحتاج الى المدى الزمني الذي يتأثر بمجمل ظروف الحركة والواقع المحيط بها.

واخيرا فلعل هناك الكثير من الوجاهه في المنطق ان من شأن زيادة المدة هنا المساعدة على الالتزام بها بحيث يعقد المؤتمر العام في دورته العادية في مواعيد المقررة تقريبا على الاقل.

وبناء عليه فقد اصبحت هذه المدة (٥) سنوات. ولكي يتحوط النظام لهذا التمديد بحيث لا يؤدي الى نتائج سلبية او محاذير، ولانكتشف ان المستجدات قد تعارضت معه فقد تم استحداث اطار المجلس العام الذي يملك صلاحيات مؤتمر استثنائي عند الضرورة. ويلاحظ ان تغيير المدة هو التغيير الوحيد في هذا البند (١) وما تبقى فقد بقي على حاله.

وكذلك في البند (ب) فان اضافة عبارة "اكثر من ثلث اعضاء" قبل عبارة "اكثر من نصف اعضاء المجلس الثوري" هي التعديل الوحيد على هذا البند الذي اتى نصه الجديد:

"ب. يدعى المؤتمر الى دورة انعقاد غير عادية خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ طلب الدعوة اذا طلب ذلك اكثر من ثلث اعضاء او اكثر من نصف اعضاء المجلس الثوري او بطلب من اللجنة المركزية ويجب ان يحتوي طلب عقد الدورة الاستثنائية على المواضيع التي من اجلها تم طلب الاجتماع."

لقد كان حق الدعوة للمؤتمر الاستثنائي قاصرا في النص السابق على كل من اللجنة المركزية ونصف اعضاء المجلس الثوري، فارتأت النظام الجديد لاهمية هذه المسألة ان لا يتركها لياك الاجتهاد او الاستنتاج بحيث يعطي هذا الحق بواسطة النص ايضا لثلث اعضاء المؤتمر العام وهو امر مفيد ويسد الثغرات التي يمكن ان تنشأ في حال تعطل قدرة الدعوة من قبل النصاب المنصوص عليه للاطارين: المجلس الثوري واللجنة المركزية ، لاي سبب كان.

فقد تقتضي الظروف القاهرة او المخاطر او حتى الخلل التنظيمي ان يتم اللجوء الى مؤتمر استثنائي بواسطة بديله لهذين الاطارين، وهي في هذا الحال نصاب محدد من اعضاء المؤتمر يستطيع ان يكون احتياطي الحركة من اجل معالجة قضاياها او حتى من اجل استمرار وجودها.

اما البند الاخير وهو البند (ج) ، فقد بقي على حاله دون تغيير.

وهكذا فانه باستثناء المادة الخاصة بشروط عضوية المؤتمر العام - قد وقع تعديل او تغيير او اضافة في كل المواد الاخرى الخاصة بالمؤتمر، وآخرها هذه المادة المتعلقة باجتماعاته.

## أخي يا ابن فتح

هذه النشرة لك

بمساهمتك ومشاركتك وملاحظاتك تستمر وتتطور . فكما انها حق من حقوقك فانها واجب من واجباتك . والفكر النشأوي وما يتسم به من اصاله ووطنية ثورية بفتح باب الخلق والابداع والمبادرات في مجال الفكر والتنظير في اطار وحدة فكرية تنتشق باستمرار عبر الحرية في التعبير والاصالة في الالتزام بقضية الشعب والجمهير ومستظل دائما دليلا نظريا للممارسة الثورية الخلاقة..

وصفحات نشرة فتح مفتوحة لكل ابناء فتح للكتابة... وللنقد... ولفتح افاق جديدة لتطوير المواضيع او ثوبها، كما مستبدا نشرة فتح بالرد على التساؤلات التي تروى اليها من الاخوة الاعضاء .

يكون الاتصال بالنشرة من الاقاليم عبر التسلسل التنظيمي ومن خلال مكتب التعبئة والتنظيم . اما بالنسبة للاخوة الاعضاء العسكريين فيتم من خلال دائرة التفويض السياسي

او من خلال مكتب التعبئة والتنظيم ويمكن للاخوة الاعضاء العاملين في الاجهزة الحركية المركزية واجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين الاتصال عبر الاطر المركزية او بالاتصال المباشر مع هيئة تحرير النشرة على العنوان التالي :-

الجمهورية التونسية - ١٠٠٤ -

المنار الثاني نهج ٧١٤١ زنقة رقم ١ فيلا عدد (٨)  
فاكس ميل ٧٦٧٥٩٩





## أهمية الالتزام في الإطار التنظيمي

قبل ان نبدأ في التعرض الى أهمية الالتزام في الإطار التنظيمي يجدر بنا ان نتعرض قليلا الى التحدث عن منهجية العمل الثوري داخل حركتنا الفلسطينية الرائدة كيف هي وكيف نتمناها ان تكون.

والمقصود بالمنهج كما هو معلوم هو امتلاك اسلوب التفكير السليم في دراسة المهمات التي يراد القيام بها ووضع الخطة والتنفيذ اي كيف نفكر تفكيراً صحيحاً امام كل حالة ، كيف ندرسها وكيف نعالجها.

لا يختلف اثنان على ان امتلاك القدرة على التفكير السليم والدراسة الصحيحة التي تكون محصلتها في النهاية احتكاك المنهج الذي لا يأتي الا بالخبرة والممارسة والتفكير الدائم وفي تقديرنا ان هذه الصفات والخصائص في الانسان المناضل لا تتأتى له من خلال انخراطه فقط في التنظيم الحركي وكذلك انخراطه فقط لا يكفي اذا لم يلازم هذا الانخراط استعداد تلقائياً في الالتزام باخلاقيات التنظيم وهنا لا بد لنا ان نعرف كلمة الالتزام كما هو متعارف عليها داخل حركتنا.

فالالتزام التنظيمي هو الايمان بالقضية التي يكرس التنظيم نفسه من اجلها وبالأهداف التي يتخذها ويتصورات الوصول الى هذه الأهداف.

ومن هنا نعتقد ان التنظيم الذي تتوفر له الأغلبية من بين اعضائه تتوفر فيهم شروط واركان الالتزام حتماً يكون تنظيمياً نموذجياً سيحقق أهدافه مهما طال الزمن، ونحن في وضعنا ما احوجنا الى الحضور المنظم والملتزم ويأتي احتياجنا الى هذه النوعية لجسامة المهمات التي تقع على عاتق تنظيمنا ولقداسة هذه المهمات فالعمل على استرداد وطن ليس بالامر الهين ولا اعتقد ان هناك امر يفوقه في قدسيته لدى حركتنا وتنظيمنا. لقد استطاعت حركة فتح ان تقود النضال الفلسطيني طيلة السنوات المنصرمة . كما استطاعت ان تؤثر في الراي العام العربي والعالمي بحيث أصبحت هذه الحركة تتمتع بسمعة طيبة لا فقط داخل تجمعات شعبنا الفلسطيني داخل الوطن وخارجه بل أيضاً دخلت ضمائر

أكثرية المجتمعات العربية والمجتمعات الأجنبية واستطاعت ورغم ما تعرضت له الثورة الفلسطينية من مؤامرات وهزات ان تنقل العمل الفلسطيني نقلات نوعية باتجاه تحقيق الهدف الاسمي وهو استعادة الوطن واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولنا ان نسأل لماذا استطاعت فتح ان تحافظ على قيادتها للعمل النضالي الفلسطيني؟ فسيكون الجواب حتماً لان لفتح تنظيمياً يتألف من اعضاء والاعضاء في حركة فتح ملتزمون اي ان ذلك يعني ان هناك ديمقراطية في القرار، ديمقراطية في تبني المواقف السياسية ، والالتزام الاقلية برأي الأغلبية مما سهل على قيادة حركة فتح ان تسير في خط نضالي تصاعدي رافدها تنظيم كله ثقة واطمئنان على هذا السير او النهج دون ان يدخل الى ضميره التشكيك في هذه القيادة. وكيف له ان يشك مادام ضامن للمراقبة المستمرة من خلال هذا التنظيم العملاق الذي يوفر له حق المراقبة والتصحيح والتدخل كلما رأى لذلك موجبا ولكن ليكون هذا التنظيم رافداً قوياً لقيادته يجب عليه ان يكون في مستوى راقى من الثقافة السياسية فليس المطلوب ان يكون التنظيم متكوناً من عدد غير محدد من الناس المنتسبين اليه اي بمعنى ان لا يكون المهم الكم بل أيضاً يجب ان تعمل القيادة على صقل هذا الكم بحيث يتجسد الكم والكيف فبقدر ما يكون العضو الملتزم داخل التنظيم على درجة كبيرة من الوعي السياسي والاجتماعي بقدر ما يكون قادراً على تفهم الخطوات التي قد تضطر القيادة لاخذها مهما بدت لغيره غير متمشية مع المبادئ الاستراتيجية التي تلقاها في بداية عهده بالتنظيم ومن هنا تأتي أهمية اقامة الندوات التثقيفية لاعضاء التنظيم. ومن هنا تأتي أهمية ان تكون القيادة قريبة جداً من افراد التنظيم بحيث لا يتصور العضو الملتزم ان هناك فجوة او عائقاً يجعله غير قادر على افراغ ما يجول بخاطره لقيادته . والا فسوف تتراكم هذه الخواطر وتوسع لتصبح رأياً عاماً او اتجاهاً داخل التنظيم وهذا من شأنه ان يزرع المصاعب داخل التنظيم وينتقل التنظيم من تنظيم متجانس يشكل رافداً لحركته وقيادته الى مجموعة لكل الافكار قد تصل التناقضات فيما بينها الى حد الصراع وضياح الوقت.

## صوت من مصر

من اجل مصر ، ومن اجل فلسطين / ينطلق الصوت الاصيل  
ليعبر عن الحس الشعبي والجماهيري بعيداً عن كل الحسابات

[ صلاح عيسى ... والتاريخ ]

تخلخلت اوصال صحافتها الرسمية. فقادها الخوف والرعب من غضب اسيدنا الاسرائيليين ، الى الاسراع بالتوصل من التهمة والاندفاع الى القاء المسؤولية على عاتق الفلسطينيين ، الى حد مطالبة زعيمهم بأن يطير حالا بالا الى القاهرة، لكي يعتذر للشعب المصري و يلتحق بصف العاملين بمباحث امن الدولة ، ليبحث معهم عن "الارهابيين".

ولا بد انه شيء آخر - غير الحياء - هو الذي منع هذه الاقلام من مطالبة ياسر عرفات، بالطيران الى تل ابيب ، والاعتذار لشامير، والاتحاق بالموساد، ليعاونا في القبض على "الارهابيين" الفلسطينيين الذين يقودون الانتفاضة، في الارض المحتلة.

الحريصون على مصر الوطن ، هم الذين يملكون في اوقات الازمات، صفاء الرؤية ، وشجاعة الوجدان ، التي تمكنهم من التصرف والكتابة، بالكرامة التي تليق بالوطن وبالشعب، فاذا كانوا من المصابين بالعمى الحسي المزمن لينيقظونا بسكاتهم، باعتباره اشجع ما يستطيعون كتابته او قوله!

وليس في وقائع حادث الاتوبيس السياحي، واقعة واحدة ، تمس الشعب المصري، لان الذين نفذوه - سواء كانوا من الفلسطينيين او كانوا من غيرهم ، حرصوا على الا يصيبوا مصرياً بخدش واحد، بل طلبوا بانفسهم ممن كانوا يستقلون الاتوبيس من المصريين مغادرته، قبل ان يطلقوا رصاصة واحدة ..

ولان الشعب المصري ، فعل مثل هذا، الذي فعله المسؤولون عن حادث الاتوبيس، حين كانت ارضه محتلة ، وحين فشلت كل المفاوضات في اعادة حقوقه المشروعة ، وما يمس الدولة المصرية، وما يمس الشعب المصري ، وما يدعو للاعتذار اليهما، هو هذا الكلام المانع ،

لم اجد مبرراً منطقياً واحداً، لذلك الهجوم الارهابي البشع، الذي شنته الصحف الرسمية المصرية في بداية هذا الاسبوع، ضد الزعيم الفلسطيني "ياسر عرفات" .. ولم اجد سبباً واحداً مقنعاً، يدعو بعض كتاب هذه الصحف لوصف البيان الذي اصدرته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، تعليقا على حادث الاتوبيس السياحي في طريق القاهرة - الاسماعيلية بأنه بيان "ضعيف" و"مزيل" و"مائع"، لمجرد ان البيان قال انه "يجب النظر الى الحادث من خلال نظرة واسعة وشاملة، لما يجري في الارض المحتلة، وليس كحادث منفصل ، خصوصاً وان المئات من الفلسطينيين يقتلون ويجرحون يومياً على ايدي الرسميين الاسرائيليين"....

واخفيت وجهي خجلاً من التاريخ الذي مضى ، والتاريخ الذي سيأتي، لان صحفياً مصرياً ، يعبر كتابة ونشراً عن ذموله وتوجهه، لان "ياسر عرفات" لم يفعل بما حدث ، و"لم يطر الى القاهرة على الفور، ليعلم للعالم كله استنكاره الشخصي ، واستنكار الشعب الفلسطيني الذي يتحدث باسمه لهذا العمل الاجرامي ، وليقدم للشعب المصري، عميق اسفة عما ارتكبه ارهابيون فلسطينيون ضد الشعب المصري"، ولان عرفات لم يصدر "بصوته" بياناً

يندد فيه بما وصفه الصحفي "المتوجع" بأنه "انتهاك للسيادة المصرية"، ولم يعلن عن تصميمه على مساعدة اجهزة الامن المصرية في الكشف عن الارهابيين الفلسطينيين الذين ارتكبوا هذه الجريمة في حق الشعب المصري"!!!.

ولا معنى لهذا الكلام الذي ليس مانعاً ولا هو مزيل او ضعيف ، بل هو "ذليل"، لا لأن صحافة مصر الرسمية، تعترف تنويعات على اللحن نفسه، الذي يعزفه المسؤولون الاسرائيليون، "غير الارهابيين" ، وتؤيد - بوعي او بدونه - وجهة نظرهم القاذلة بان مصر مسؤولة عن الحادث والا ما



## الدعم كل الدعم للانتفاضة

والضعيف والهزيل ، الذي يزري بكرامتنا جميعا ، حين يخرج من بيننا من يكتب كلاما ، جوهره هو المطالبة بتغيير اسم الدولة من "جمهورية مصر العربية" الى "جمهورية مصر المعتدلة" !

وعلى الذين يمتنون على "ابو عمار" ، بما فعلته حكومة مصر الحالية ، لقضية الشعب الفلسطيني ، ان يتذكروا ان الرجل هو الذي حطم عزلة مصر عربيا ، وانه لولا مبادرته بزيارة القاهرة عام ١٩٨٣ ، لما عادت مصر الى الصف العربي ، ولولا علاقته بها ، ما اتخذت سياستها تجاه قضية الشرق الاوسط ، مشروعية عربية او دولية ..

وعلى اصحاب القلوب الرهيفة ، الذين يتحسرون على العدوان على المدنيين ، ولا يكفون عن مضغ مصطلح "الارهاب" ان يكفوا عن هذه اللعنة الشيطانية التي يخلطون فيها الاوراق والمصطلحات ، لغرض في نفس يعقوب ، وان يتذكروا ان اسرائيل مجتمع عسكري بناء اهرابيون محترفون ، وانه ليس بين من يعيشون فيها احد لم يحمل السلاح يوما . ولم يقتل عربيا او فلسطينيا واحدا على الاقل ...

وعلى الذين يحرضون القاهرة - من داخلها او خارجها - على لي ذراع "عرفات" ، - بالهجوم او بغيره - ويهددونه بالعودة الى الخيار الاردني ، ان يكفوا عن هذا الشر المحترف ، بعد ان تحمل الرجل امام امته وشعبه وبين يدي التاريخ ، مسؤولية تقديم اكبر قدر من التسهيلات ، بينما لم تنجح وساطتهم الحميدة ، في اقناع اهرابيي تل ابيب بالكف عن المطالبه بمزيد من التنازلات !!

ولعل الذين طالبوا "ابو عمار" بالالتحاق بمباحث امن الدولة ، ليشاركها في البحث عن "الارهابيين" يطبقون نصيحتهم على انفسهم ، ويلتحقون هم بها ، اذا لم يكونوا قد فعلوا ، ليشاركوها في البحث عن مهرب مخدرات اسرائيلي اسمة يوسف طحان ، هرب من سجن مصري ، بعد ان حكم عليه بالاعدام ولم يبحث عنه احد ، ولم يطالب احد دولته بالاعتذار عن هذا "الارهاب الحقيقي" الذي ارتكبه في حق الشعب المصري !

وباياها التاريخ .. دعني اخفي وجهي خجلا منك .. لانني اقرأ ما يكتبون ...

## بناء المؤسسات الوطنية هامة علم طريق

## العصيان المدني و فك الارتباط القسري مع العدو

الفلسطيني - فتح - وهي ثانيا مسؤولية شعبنا في كافة اماكن الشتات ، وهي ايضا مسؤولية وواجب شعوبنا العربية الشقيقة ومن بعدها الشعوب المناصرة للحق والحرية في كل مكان .

ان انجاح هذه المهمة كشكل من اشكال تدعيم انتفاضة شعبنا المباركة يوجب علينا استنزاف قدراتنا الابداعية والتضالية في اطار الالتزام الثابت بالوحدة الوطنية والمساهمة في تنفيذ وابطال حملات التشكيك المؤتورة وعزل المروجين لها .

هنا لا بد من تصور عملي للمؤسسات الوطنية التي من الواجب والممكن بان نوجد بنائها في ظل ظروف الاحتلال من جهة ، وطرق دعم القائم منها والمحافظة عليها والتي تعد هدفا لسياسة سلطات الاحتلال التخريبية من جهة اخرى .

ان البناء المؤسساتي الوطني الذي نتصوره يتركز على ثلاث اسر وهي :-

- ١ - المؤسسات الاقتصادية
- ب - المؤسسات الاجتماعية
- د - المؤسسات السياسية .

وسنستعرض هنا الركيزتين الاولى والثانية كون الثالثة لا تكتمل الا بالسيادة الوطنية المطلقة وبعد قيام دولة فلسطين المستقلة ونظرا لكفاية ما هو موجود حاليا من اطر تنظيمية في ظل القيادة الوطنية الموحدة

للانتفاضة وتحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني .

المؤسسات الاقتصادية :

شرط اساسي لاستمرار وتدعيم الانتفاضة يبقى تمتين البنية الاقتصادية الوطنية وتاهيلها للصمود المقاوم نظرا لدورها الهام في خلق فرص عمل واستيعاب العمال والخريجين ، وكذلك في انتاج احتياجات المواطنين وتأمين قوتهم اليومي وللدور الذي يلعبه في تحرير الاقتصاد الفلسطيني وفك ارتباطه القسري مع الاقتصاد الصهيوني .

ان سياسة سلطات الاحتلال تضع عراقيل شتى امام قيام المؤسسات الوطنية بشكل واسع ، لذا فاننا نرى الشكل والصيغة الامثل لبناء المؤسسات الوطنية في المساهمة بتشكيل الشركات الاهلية المساهمة والتعاونيات الانتاجية من صناعية ، زراعية ، حرفية وتجارية واسكانية ، ودور هذا المؤسسات مرهون بشكل اساسي بنمو وتطور دور مؤسسات التمويل والتسليف التعاوني .. ونتصور هنا دور كوادرن تنظيمنا القائد في ترجمة هذه المهام الى واقع ملموس من خلال المساهمة ببناء المؤسسات الوطنية الاقتصادية وتنظيم وتفعيل حملة الترويج والدعم لبناء هذه المؤسسات والمساهمة ايضا بحماية القائم منها .

المؤسسات الاجتماعية :

لا يقل دور المؤسسات الوطنية الاجتماعية عن دور المؤسسات الوطنية الاقتصادية اهمية بل يشكل الوجه الاخر والمتمم لتدعيم وتصعيد نضال جماهير شعبنا ضمن فعاليات الانتفاضة المباركة . وهنا لا بد من اقامة وتطوير وتوسيع المزيد من المستشفيات والقيادات الطبية ، المعاهد والجامعات والمدارس ومراكز التدريب والتأهيل المهني وجمعيات ولجان دعم وتعويض الحالات المتضررة من حملات القمع الصهيوني بما في ذلك ( الشهداء والمعتقلين ، الجرحى ، نسف البيوت ، حرق المزروعات وقلع الاشجار ... الخ ) بالاضافة للهيئات والجمعيات والاندية الاجتماعية .



يا أبناء فتح المناضلين:

ان مهمتكم لا تقتصر على بناء المؤسسات الوطنية فقط بل دعمها على الصمود وضمان استمراريتها من خلال المساهمة الفعالة في النضال وعلى كافة الأصعدة ، كما يجب تطوير وضمان استمرار القادم من المؤسسات الوطنية والعمل على ترشيدها وتنقيتها ونخص بالذكر هنا تجمعات رجال الأعمال والاقتصاد المتمثلة في غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحادات المنتجين الذين ينتجون سلعا او يقدموا خدمات متشابهة كاصحاب الحرف والمهن ، والمجالس المحلية والبلدية واتحادات الجمعيات التعاونية والنقابات ومؤسسات التجارة والتسويق ودور البحث الاقتصادي من جامعات ومؤسسات علمية .

المهمة الاساسية لبناء المؤسسات الوطنية وتطوير القائم منها والمحافظة عليها تكمن في استراتيجية تحقيق التكامل الوطني الاقتصادي والتكافل الاجتماعي على طريق الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي لتحقيق الانسجام وتجسيد التكافل ضمن الاقتصاد الوطني لا بد من تشكيل لجان تنمية وطنية مركزية وفرعية بالإضافة لاجداث مجالس ومؤسسات تخطط من الاكاديميين ورجال الأعمال والفعاليات والكوادر الوطنية هدفها التنسيق والحيلولة دون المنافسة الداخلية ولوضع الاجراءات التنفيذية لتحقيق التعاون والتكامل فيما بين المنتجين وبما يضمن تصريفا افضل للمنتجات وتوريدا امثل للمواد الخام واستخداما اكثف للعمالة .

ان صمود جماهير الانتفاضة وتطوير وتصعيد مقاومتهم ونضالهم بشكل المركز الذي يستقطب أنشطة وفعاليات كافة المؤسسات الوطنية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية ، لذا يجب ان تسعى هذه المؤسسات ويتكامل وتكافل وتضامن تهني ظروفه وتضع اسمه لجان التنمية الوطنية ، الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التالية :

١- السعي لخلق فرص عمل جديدة من خلال تكامل المؤسسات الوطنية بهدف امتصاص اعداد العاطلين عن

العمل من جهة واستيعاب جزء من العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي من جهة اخرى ، حيث لا يجوز لاعتبارات وطنية واجتماعية ترك العاطلين بدون عمل واستمرار الآخرين في الاقتصاد الاسرائيلي ، لقد بلغت اعداد الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي حسب احصائيات عام ١٩٨٩ ما يقارب ١٢٠ الف عامل وهم يشكلون ما نسبته ٣٥,١٪ من قوة العمل الفلسطينية ، كما تجدر الاشارة الى الزيادة السنوي في قوة العمل الناجمة عن التزايد الطبيعي الصافي للسكان ، فقد بلغت الزيادة في قوة العمل عام ١٩٨٩ بالنسبة لعام ١٩٨٨ ما يقارب ١٠ الاف عامل .

ب - تحسين اداء الاقتصاد والمساهمة برفع الدخل القومي وبالتالي تأمين حد ادنى مقبول لمستوى حياتي ومعيشي لائق وقادر على التطور كما ونوعا ، على ان يكون هدفه واساسه توسيع فرص العمل المنوه عنها انفا . بالإضافة لتحسين القدرة التكاملية الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني ، بحيث يتم استخدام منتجات المؤسسات الوطنية كسلع نصف مصنعة او كمواد اولية لانتاج سلع اخرى ، بما يحقق مقاطعة للسلع والخدمات الاسرائيلية واعتمادا على النفس ضمن اطار الاقتصاد الوطني وبما يتضافر ليولد ناتج محلي اجمالي مرضي ونمو ذو قابلية للارتفاع المستمر وبوتائر عالية تحقيقا لهدفين اولهما المساهمة في تأمين كافة احتياجات الجماهير من السلع وبالتالي المستوى الحياتي المرغوب وثانيهما تحقيق مدخرات قابلة للاستثمار ولتأمين النمو الاقتصادي المنشود .

لقد كانت وما زالت مكونات تدفقات الناتج المحلي اقل بكثير من حجم الانفاق ( استهلاك عام وخاص ومستوردات ) ، لذا تقع على عاتق المؤسسات الوطنية مهام جسام لخلق توازنات في الاقتصاد الفلسطيني ، وهنا لا بد من الوصول لقناعة لرفع قابلية المجتمع والاقتصاد للاعتماد على النفس في تدبير الموارد اللازمة لتحقيق اهدافه ، لحين الوصول لهذه المرحلة لا بد من توفير دعم مالي وعيني تساهم المنظمة بشكل اساسي في تنظيمه وتفعيله وهذا ما تعرضنا له سابقا في تنظيم وتفعيل حملة الدعم المالي والعيني - للمساهمة في خلق هذه التوازنات .

ج - توسيع ونشر الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية وخصوصا الريفيه منها بما يشمل توفير المدارس ومعاهد ومراكز التدريب والتأهيل المهني والمستوصفات والمشايف والعيادات الريفيه وكافة المؤسسات الاجتماعية والتعليمية التربوية والصحية والبلدية والقروية الاخرى ، وما يستوجب ذلك من تطوير للقدرة البشرية (مهارات واختصاصات) وهنا يبرز دور المعاهد العليا ومؤسسات التعليم العالي . وتجدر الاشارة بان كل مهمة تعتبر جزءا من المهمة الوطنية الاساسية الكبرى لبناء وتوسيع شبكة المؤسسات الوطنية وتشكل جملة المهام كلا متكاملا حيث تعتبر كل مهمة مقدمة ونتيجة لمهمة اخرى .

د - تنفيذ برنامج اسكاني ، يؤمن تعويض اهلبنا في الوطن المحتل عن منازلهم المدورة بمنازل اخرى اولاً ، وتحسين مستوى الاسكان بشكل عام ثانياً . هذا الهدف يحدد ذاته كخير من الاهداف يتطلب تنسيقا مع المؤسسات الوطنية الاخرى لتأمين المدخلات الاساسية والضرورية لاقامة المساكن (مواد بناء بمختلف انواعها ، قوة عمل مناسبة بالإضافة لما تحتاجه البرامج الاسكانية من اعمال هندسية وخدمات) بما يحقق تكاملا وطنيا في مجال الاسكان . كما لا يخفي علينا هنا دور مؤسسات التمويل الوطنية في دعم مثل هذه الأنشطة وانجاحها .

هـ - لقد اصبح الاكتفاء الذاتي المعيشي والاقتصادي احدى المهام الملحة والمباشرة التي فرضتها الانتفاضة وبقوة لمواجهة المشاكل التي تواجهها جماهير الانتفاضة ، لذا يجب ان تكمل المؤسسات الوطنية هذه المسيرة وتتوجه بتكامل اقتصادي وطني بهدف تقليص الاعتماد على العدو اقتصاديا ومعيشيا وحماية وتطوير القطاعات وتنمية القدرات الانتاجية للقطاعات الفلسطينية المختلفة زراعيا ، صناعيا بالدرجة الاولى ويرتبط بهذه المهمة عنصران هما التوجه نحو الانتاج ذو الطابع الاستهلاكي الوطني والاعتماد على عناصر الانتاج المحلية حصرا حال توفرها وتحت اية شروط . وهنا لا بد من الاشارة الى اولويات ، فالزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني والقطاع الانتاجي الرئيسي كونها المصدر المحلي والرئيسي للغذاء

والقادرة اكثر من غيرها على استيعاب يد عاملة ، اذا لا بد ان تجسد المؤسسات الوطنية في هذا المجال شعار الانتفاضة "العودة الى الارض" وذلك من خلال :

- الدعوة والعمل لاستغلال الاراضي التي تركت بورا وزراعتها من جديد .

- تشجيع الجماهير وتاهيلها لتجربة الاقتصاد المنزلي والزراعة البيئية .

- نشر صيغ العمل التعاوني في مجالات استصلاح الاراضي وزراعتها والتصنيع المنزلي والتعاوني للمنتجات الزراعية .

- الاستخدام الاقل للمياه المتوفرة ، تشكيل لجان وطنية لترشيد استخدام المياه ، تضم عضويتها اعداد من المتخصصين في الزراعة والمياه والتكنولوجيا .

ان المهمة الوطنية الشمولية والاهم هي التأسيس الفعلي للقرار الوطني بالعصيان الوطني الشامل او الجزئي على قاعدة الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي كأحد اشكال التطور والتصعيد النوعي للانتفاضة شعبنا المباركة .

يا أبناء فتح  
ايها المناضلون :

بما ان تصعيد الانتفاضة واستمرارها حتى اقرار الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف هي اولية نضالنا المطلقة في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة ، فان توفير اسس التكامل الاقتصادي الوطني من خلال بناء المؤسسات الوطنية على قاعدة الاكتفاء الذاتي تبقى المهمة الاساسية التي تجسد كافة المهام الوطنية الاخرى بهدف ضمان استمرار الانتفاضة وتصعيد وتآثرها ، وان الدور المنتظر منكم لا بد ان يكون بقدر حجم دوركم في القيادة والريادة فلتكن المبادرة والابداع اسلوبكم ومنهجكم وشعاركم دائما .

الدعم كل الدعم للانتفاضة وجماهيرها  
لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة  
وانها لثورة حتى النصر



## خطة بيكر.. واستمرار الجهود لإنجاحها

أدت العملية التي استهدفت الاوتوبيس السياحي على طريق الاسماعيلية - القاهرة، والذي كان يقل سياحا من الكيان الصهيوني الى تأجيل اجتماع الليكود الذي كان من المقرر ان يعرض فيه شامير برنامجا للتعامل مع الاسئلة الامريكية المطروحة وفقا لبعض الافكار الجديدة بشأن تنفيذ خطة بيكر لكي يحصل البرنامج على اساس ذلك على ثقة مركز الليكود.

وكان من المفترض ان يقوم شامير بإبلاغ ردود حكومته الى الولايات المتحدة، وقد بدا بعد عملية الاوتوبيس وكان الخطه قد توقفت نهائيا الا انه سرعان ما عاد واجتمع مركز الليكود وقدم شامير برنامجا بينما استقال شارون من الحكومة وعاد شامير من جديد يحاول كسب الوقت.

ويبدو ان الولايات المتحدة عادت بعد الاجتماع الاخير مع اريئيل في واشنطن الى لعبة تقديم حلول وسط للحلول الوسط التي قدمتها سابقا وهي لعبة تمارسها باللعبة للضغط من جديد على الطرف الاسهل او بالاحرى على الطرف الذي ترغب في الضغط عليه.

ففي نطاق نقاط الخلاف الثلاثة التي تركز حولها البحث وأرسلت بشأنها الولايات المتحدة الى حكومة الكيان الصهيوني افكارها عبر رابين، برزت بعض التعديلات. حيث اخذ يقتصر الحديث بالنسبة لنقطة جدول اعمال اجتماع الحوار في القاهرة على موضوع ترتيب اجراءات الانتخابات، كذلك برزت الافكار للتخفيف من مدى صراحة ودلالة تمثيل سكان القدس في وفد الحوار، وتم التشدد في مسألة اعلان اسماء الوفد من قبل مصر، واصبح مطلوبا من منظمة التحرير الفلسطينية ان تقدم ردها الايجابي في دواية الحلول الوسط الجديدة،

وتوافق ذلك مع حملة هجوم واسع النطاق ضد المنظمة عبر الصحافة المصرية تؤدي مهمة الضغط من

وان ينال كل تراجع ممكن من الطرف الآخر.

وفي خضم ذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها من جديد في انتظار رد حكومة (اسرائيل) لكي تتمكن من عقد اجتماع وزراء الخارجية للدول الثلاثة تمهيدا لاجراء الحوار الفلسطيني - (الاسرائيلي).

وقد جاءت في الايام الاخيره اي في نهاية شهر شباط الحالي تصريحات السيد جيمس بيكر امام لجنة فرعية من لجان الكونغرس كتعبير عن هذا الانتظار حيث اكد: "ان الولايات المتحدة احرزت تقدما مع مصر في محاولة العثور على مندوبين فلسطينيين لاجراء حوار مع (اسرائيل) حول الانتخابات" وقال: "ان واشنطن في انتظار رد (اسرائيل) على صيغة لاقامة حوار فلسطيني - (اسرائيلي)، وان الولايات المتحدة بذلت كل ما في وسعها لتحريك هذه القضية".

ثم اضاف: "اننا نقرب جدا من الوقت الذي نعرف فيه ما اذا كنا بطريقه او باخرى سنجد فرصة للنجاح ام لا لاننا قمنا بكل ما نستطيع عمله بالفعل".

لقد اعطى حزب العمل لشامير مهلة تنقضي مع نهاية الاسبوع الاول من شهر آذار القادم ليتخذ قراره، ويبدو ان الولايات المتحدة كذلك تنتظر الرد في خلال فترة لا تتجاوز منتصف نفس الشهر حيث اكد مساعد وزير الخارجية الامريكي السيد جون كيلي: "انه متفائل جدا من التقدم الذي احرز نحو عقد الاجتماع الثلاثي، وان ذلك ربما يكون قبل نهاية شهر آذار".

اذن، ان على شامير ان يتصرف بأخذ موافقة الليكود ثم الانتقال الى القرار الحكومي خلال هذه المدة المحددة حيث بلغت الامور مداها الذي يمكن ان يهدد استمرار الجهود على اساس خطة بيكر، وهو ما يمكن ان يؤدي الى طرح خيارات اخرى، او بدائل مطروحة اصلا واهمها خيار المؤتمر الدولي.

وفي كل الاحوال فقد وردت بعض المعلومات التي تفيد انه قد تم الاتفاق في لقاء وزيري خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاخير على حل المشكله على مراحل، بدءا بالحوار الفلسطيني (الاسرائيلي)، وهو ما يعني ان معادلة ما قد اخذت تتكامل بين بعض الاطراف والقوى الكبرى المؤثرة، في معادلة من المؤكد انها ستلقي بضغطها.

ولكن الى اين تسير الامور؟ ان جميع هذه

المقدمات تشير الى ان الافكار المعروضة حتى الان لا تخرج عن حدود اتفاقيات كامب ديفيد وبشكل ادق لا يوجد تضارب بين مقتضيات الشق الثاني لكامب ديفيد وبين المسار الذي تلزم به كل من الولايات المتحدة ومصر عبر خطة بيكر، وهو مسار يصب في منهج الحل على مراحل منها المرحلة الانتقالية ومرحلة الحل النهائي، وتتضمن المرحلة الانتقالية حكما ذاتيا في الضفة والقطاع.

وفي هذا السياق يتم تفادي او رفض اي امر يشكل خروجا على تلك الحدود او محاولة لتطويرها، وهذا ما يفسر التاكيد على استبعاد اي دور مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية، لان هذا الدور يشكل خروجا على مسار الاتفاقيات يخشى الطرف الصهيوني منه ان يؤدي الى الاستقلال الوطني الفلسطيني او الى تحسين الشروط الفلسطينية عموما.

ومن الواضح، عبر لعبة الحلول الوسط، الاصرار الصهيوني فيما يتعلق بضم القدس. فالاسئلة والردود تشير الى مدى استهداف القدس والى ان النزاع على هذه المدينة يأخذ طابعا خاصا حيث ترفض سلطات الكيان اي اجراء او موقف قد يشتم منه ان ضم القدس الشرقيه هو موضع نقاش.

في العموم، فان البدائل امام شامير للتعاطي مع خطة بيكر وتحريكها هي بدائل صعبة، وخطة بيكر هي في اساس حاله العملية التنفيذية لخطة شامير، والمراوغه من قبله الان تستهدف عدة امور منها كسب الوقت والحصول على افضل شروط مناسبة. وفي كل الظروف فان لعبة المراوغه لكسب الوقت ستبقى هي الصفة الدائمة لموقف الكيان الصهيوني الذي يتطلع الى تحقيق حلمه في الهجره وارساء الامر الواقع على الارض، لكي يتمكن من فرض احتلاله بصفه نهائيه.

اما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فما دامت مستبعده من اي دور مباشر فان الامر لا يحمل لها اي جديد، ولا ينبغي بأي قدر من حسن النية من قبل اي من الاطراف المشتركة في محاربت تنفيذ هذه الخطة، وعليه فليس امامها الا التمسك بثوابتها خاصة حيال صعوبة الخيارات المطروحة. فان النجاح في تحريك العملية ضمن الافكار المطروحة يشكل لها مازقا، وكذلك الفشل يشكل مازقا آخر والتمسك بالثوابت هو خندقها الوحيد.



## حركات التحرر

## استراتيجية الاستقلال الوطني

إذا كان أحد تعريفات التاريخ، أنه الماضي منظورا إليه من وجهة نظر الحاضر، فإن مغزى التاريخ هو الذي يتغير من حقبة لأخرى، وليس وقائعها وأحداثها وباتى التغير، وفقا للمعطيات التي تطرحها الحياة، بكل ما يعترضها من تحولات وتقلبات، تصبح في نهاية المطاف جزءا من المناخ العام للحقبة التاريخية التي تعيشها الشعوب

لذلك،

فإن تجارب الشعوب وحركاتها التحررية التي انجزت استراتيجيته الاستقلال، بشكل ما أو بكيفية ما، تعتبر بالنسبة لحركة تحرر وطني أخرى، ما زالت ماضية في مسيرتها النضالية، هي الحاضر منظورا إليه من وجهة نظر استشراف معالم المستقبل، لأن الأطروحة الرئيسية لحركات التحرر الوطني هي: انجاز مهمة الاستقلال الوطني، التي تعد الحلقة المركزية في مفاهيم نضال الإنسان ضد أشكال الاستعمار والتسلط والعدوان والاستبداد، الأمر الذي يشير إلى أن الصراع، سواء كان قائما، فعلا، بصورة علنية أو مضمرة، وسواء كان منظورا أو محتملا، إنما يمثل محور السياسة الدولية، وعلى الرغم، من أنه عادة ما يكون منقطعاً، لكنه يظل ظاهرة حتمية من ظواهر هذه السياسة في كل الحقب التاريخية والعصور التي قد يتداخل في نسج خطوطها العوامل المحلية والإقليمية والدولية، راسمة لوحة العلاقات الدولية في هذه الحقبة أو تلك.

في سياق هذا الفهم، فإن صراعنا مع العدو الصهيوني تتوافر فيه كل العوامل لتجعل منه صراعاً على

درجة كبيرة من الخطورة، يؤثر استمراره على الأمن والسلم، ليس في منطقتنا، وحسب، بل في العالم كله، فهو صراع له جذوره التاريخية التي ترجع إلى البدايات الأولى لهذا القرن. وخلال هذه الفترة تداخلت عوامل حضارية وثقافية واقتصادية واجتماعية، لتجعل منه واحداً من أعقد صراعات العالم وأكثرها حدة وتوتراً.

وهنا برز أهم خصائص الصراع بأنه تصادم الارادات بين طرفين (أو أكثر) هدف كل منهما تحطيم ارادة الطرف الآخر كلياً أو جزئياً، بحيث تسود ارادته على ارادة ذلك الخصم.

من خلال ممارسة أكثر من أسلوب ومظهر، بيد أن المظهر القتالي للصراع هو مؤشرا التصادم الأقصى. ويشير النموذج العام لتطور الصراع إلى جوانب ثلاثة:

الجانب الأول: أن الصراع كعملية تاريخية طويلة عرفتها البشرية منذ العصور البعيدة، لا ينتهي بوقف ممارسة القتال.. فالسلام لا يعني غياب حالة القتال، بل السلام (أو التسوية هو وضع دولي متميز نجد فيه الدول المتصارعة فائدة (مصلحة) في استمراره والمحافظة عليه، بمعنى أن المصلحة شرط الاستمرار في الحالة السلمية، غير أن التاريخ يزدحم بنماذج سلمية وتسويات، التي فرضت على طرف ما، ولكن سرعان ما انهالت عندما استعاد ذلك الطرف قوته.. وليس تاريخ الحرب العالمية الثانية يبعيد أو يخاف على أحد.

الجانب الثاني: أن تاريخ المجتمعات البشرية في حركة دائبة ومستمرة، والزمن عنصر محاييد، يخدم، فقط، مصلحة أولئك الذين يعملون أكثر، ولا يوجد وضع

ثابت ومستقر في التاريخ، إلا بقدر توافر واستمرار الظروف الذاتية والموضوعية التي تسنده.

لذا، فإن الدور الأساسي لأي حركة تحرر وطني يقوم على أساس فهم الواقع الذي تتحرك فيه وكل الظروف المحيطة به، واختيار الأسلوب الأنجح في التعامل معه، من أجل تغييره، وبالتالي فإن الرهان على تحقيق تسوية ما بمقدار ما يعكس ظروف حركة ما وميزان القوى السائد، فإنه ينبغي أن لا يخلق الباب أمام احتمالات المستقبل.

الجانب الثالث: أن فهم أي ظاهرة تاريخية لا يتم في فراغ، فالحدث التاريخي هو جزء من تيار أشمل لضمه ويضم غيره من الأحداث الكبرى، ومن ثم فإن التحليل العلمي لظاهرة الصراع، ينبغي أن نأخذ في الحسبان الماضي والحاضر والمستقبل.

وهكذا، تبدو خيرة التحرر الوطني: نضال مستمر لا يتوقف بالمعنى التاريخي، فهو يبدأ مع ظهور المشروع الاستعماري ويستمر بأشكاله المختلفة التي تتراوح بين المقاومة المدنية، الاضرابات العصيان، المقاطعة وبين ممارسة الكفاح المسلح وتستمر هذه المقاومة حتى يتحقق الاستقلال والتحرير.

كيف يتم ذلك ..؟

أن المسار المستمر، بالمعنى التاريخي، لحركات التحرر الوطني: التكثيف والتصاعد بفعل ممارسة النضال وبخاصة، ممارسة الخيار العسكري يحدث تغييراً في سياسة المشروع الاستعماري، وعندما تصل آلية التآكل فيه إلى ذروتها بفعل الضربات المتلاحقة لحركات التحرير، نجد الدول الاستعمارية أنه لامناص أمامها سوى التسليم بمطلب الاستقلال لهذه الحركات مثال ذلك.. ما حدث في الجزائر وفيتنام وأنغولا وزيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا.

هنا يدخل الصراع مرحلة التفاوضي عند الاجتماعات وأجراء الاتصالات المباشرة وغير المباشرة لوضع الترتيبات الخاصة بحل المسائل العالقة بين طرفي الصراع، وبالتالي فإن منطق صيرورة هذه المرحلة هو التسوية التي تحدث عادة لأن حسابات وتقديرات طرفي الصراع تسير باتجاه وجود مصلحة في الالتقاء عند نقطة معينة لكليهما.. في هذه اللحظة تبادر الدول الاستعمارية إلى التكيف وإظهار المرونة والاستعداد لتحقيق أكثر من

هدف، بعد أن اتضح لها أن تكلفة مشروعها الاستعماري يفوق العائد منه، فيما يعني قبول حركات التحرير الوطني لمبدأ التفاوض بدء مرحلة جديدة من النضال، ومن الأهمية أن يبدأ هذا القبول في وقت مناسب، إذ ينبغي أن يجيء في لحظة توازن، ولو نسبي، في القوى بينها وبين الخصم، والا فلن يكون قبول التسوية سوى بداية العد التنازلي في مطالبها، لأن شروط التسوية واليتها وظروفها قد تؤثر على عملية الاستقلال ومستقبلها. لأنه في سياق عملية التفاوض تبرز الإشكالية التي تتمحور حول التسوية والتحرير، أخذي في الاعتبار المدى الزمني (القريب - المتوسط بل الطويل) للتسوية التي يتم في إطارها:

أما أن تصبح التسوية، محطة نهائية، يقفل فيها بالكامل ملف عملية الصراع، وتطوى صفحة التحرير.

وأما أن تصبح التسوية محطة أعداد وتجهيز للتحرير، أي أن تكون التسوية محطة لإعادة فتح الملف، إذا ما تبدلت الأوضاع واختلت موازين القوى الإقليمية والدولية في المستقبل.

لذلك فإن التسوية بمقدار ما هي صيغة توفيقية بين طرفي الصراع، فإن شروطها ذات أهمية خاصة في العملية النهائية للحصول على استقلال.. فقد تؤثر على أمور بالغة الأهمية والحيوية مثل: طبيعة القوى الحاكمة في مرحلة مجتمع ما بعد الاستقلال والضمانات الموضوعية لهذه المرحلة.

وستتناول في الأعداد القادمة من نشرة "فتح" نماذج من حركات التحرر الوطني التي حققت استقلالها الوطني سواء تلك التي نجحت في انتزاع الاستقلال انتزاعاً بقوة السلاح، بحيث لم يكن أمام العدو سوى التسليم بالأمر الواقع الموجود على الساحتين: العسكرية والسياسية مثل التجربة الجزائرية والفيتنامية والأنغولية.. أو التي حصلت على الاستقلال من خلال تسوية تتضمن حلولاً وسطاً في إطار التسليم، طبعاً، بمطلب الاستقلال وذلك نتيجة أن النضال التحرري لم يحسم لصالح حركات التحرير الوطني، ويمكن أن تلحق خبرات التسوية في زيمبابوي وناميبيا والتسوية المرتقبة في جنوب أفريقيا بهذه الصورة.



## ملف الهجرة

مذكرة من منظمة التحرير الفلسطينية  
إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

- منذ عقدين أو أكثر من الزمن يتعرض الاتحاد السوفياتي لضغط شديد وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لفتح الباب أمام هجرة اليهود السوفيات . وقد استخدمت لتنفيذ هذا الغرض مختلف أساليب الدعاية ، وكانت مسألة حقوق الإنسان وتحديد حق الإنسان في الاختيار هو الأساس الذي تستند إليه هذه الحملة .

- وإننا لأزلنا نتذكر الشرط الذي وضعه السناتور الأمريكي هنري جاكسون ضمن صفقة القمح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٤ ، والذي يقتضي بضرورة قيام الاتحاد السوفياتي بتهجير ستين ألفاً من اليهود من أراضيه سنوياً .

- وكما نعرف تماماً من خلال المعلومات المتوفرة لدينا أن مسألة هجرة أو تهجير اليهود السوفيات كانت نقطة دائمة على جدول أعمال الحوار الأمريكي السوفياتي .

- والآن ، في الوقت الذي اتبع فيه الاتحاد السوفياتي سياسة الانفتاح والسماح لأي مواطن بمغادرة الوطن والرحيل إلى حيث يريد في هذا الوقت بالذات ، أصدرت الولايات المتحدة تشريعاً في أكتوبر ١٩٨٩ تقنن فيه دخول اليهود السوفيات لأراضيها ، وظهر واضحاً أن هذا التشريع إنما وضع لمواجهة تزايد عدد المهاجرين المتوقع .

- وأصبح الوصول للولايات المتحدة مستحيلاً بالنسبة لمعظم اليهود المهاجرين ماداموا لا يمتنون بصفة القربي من الدرجة الأولى لمقيم في الولايات المتحدة . وبوضعها هذه القيود ، فإن الإدارة الأمريكية تجبر المهاجرين اليهود على أن يتوجهوا في اتجاه واحد فقط ، وهو إسرائيل ، دون أن يكون لهم الخيار في ذلك .

- ولم يعد خافياً على أحد وضع المهاجرين من اليهود السوفيات في مختلف المدن الأوروبية وفي روما بالذات حيث يقبع منذ أشهر عشرات الألوف من اليهود الذين يتظاهرون يومياً أمام السفارة الأمريكية للمطالبة

بمنحهم تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة ، وبمعنى آخر للمطالبة بممارسة حق الاختيار الذي أعطتهم إياه القوانين الدولية .

- وفي اعتقادنا أن مطالبكم باحترام حقوق الإنسان لصالح اليهود السوفيات ، تملئ على جميع الحكومات بما فيها حكومة الولايات المتحدة احترام حق المهاجرين اليهود في الاختيار .

- إننا نفهم توجيه الهجرة اليهودية قسراً لإسرائيل بمثابة عملية "ترانسفير" جماعية غير شرعية تنتهك فيها حقوق الإنسان ، عدا ما ستؤدي إليه من تغييرات هامة في المعطيات الديموغرافية والسياسية في المنطقة ومساهمتها في تهديم أسس الثقة بالسلام .

- إننا نشعر أن الولايات المتحدة تنتهك في آن معاً حق اليهود وحق الفلسطينيين ، حيث أنها تساهم في إجبار اليهود على الهجرة إلى إسرائيل ، حيث يتم توطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة على حساب حقوق وحرية الشعب الفلسطيني على أرضه . وهنا لا بد لنا أن نستذكر اتفاقية هلسنكي ، وكذلك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، ونرجو من الحكومة الأمريكية أن تلتزم بها وأن تتعامل مع هذه المسألة بما ينسجم مع أحكامها .

- كما نطلب من الحكومة الأمريكية إعادة النظر في بند المساعدات المالية لإسرائيل وربطها بذلك بضمانات موثقة تضمن عدم توظيف الأموال للاستيطان نظراً لأن إسرائيل تتحارب دائماً للاستفادة من تلك المساعدات لتعزيز عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة القدس الشرقية .

- إننا نشاهد حكومة الولايات المتحدة أن تعمل على مراعاة حقوق الإنسان ، وأن تحترم حق اليهودي في اختيار المكان الذي يرغب في العيش فيه ، وأن تحترم حق الشعب الفلسطيني في الاستقرار في الأرض والوطن الذي نشأ فيه ، لأن السياسة المتبعة حالياً تضرب عرض الحائط بحق الطرفين في آن معاً .

## خطوط الإفق

جاء أتاكي

مستشار الرئيس فرانكو ميتران

ركائزه تنهار (السوفيات) والركيزة الثانية (أمريكا) لم تعد هي المركز أو قلب التطور وفي أوروبا الشرقية المال يأخذ مكان القوة .

هاتان تغيران بعمق طبيعة الصراعات الاقتصادية والعسكرية .

- انتهت المفاهيم السابقة حول الشمال - والجنوب ، والشرق والغرب ، وأن هناك جغرافياً سياسية جديدة تنظمها الثروة .

- بعد ٤٥ سنة حرب باردة ، و١٥ سنة أزمة اقتصادية ، انتهت الأزمة الاقتصادية العالمية .

- الخريطة الأيديولوجية والاجتماعية الأوروبية أصبح التعرف عليها مسألة صعبة .

- اليابان تتوفر فيها كافة الشروط الضرورية لكي تنظم من حولها وتجمع بين أيديها كافة السلطات العالمية في المجالات المالية ، والتقنية ، والصناعية ، والثقافية .

- وان التسعينات وعالم الغد هو للصناعات المتجولة - المتنقلة وما هو الإنسان الذي بدأ حياته على الأرض بالتجوال والتنقل تحول من تجوال أو ترحال الفقر إلى تجوال الكمال .

- أوروبا الشرقية تنتقل إلى اقتصاد السوق

- إذا عرفت أوروبا الغربية أن تضم إليها أو تشارك أوروبا الشرقية في بناء مستقبل مشترك ، فيمكن حينها أن تصبح أوروبا الغربية مركزاً أو قلب الاقتصاد العالمي ، ستصبح حيز الأكثر سكاناً والأغنى ، والأكثر ابتداءً .. والا فتكون اليابان هي المركز - القلب .

يؤكد جاك أتاكي مشفوعاً بالأرقام أن التسعينات ستشهد تكوين قطبين حديدين في العالم أطلق عليهما اسم حيز :

١- حيز المحيط الهادي : يضم اليابان / أمريكا .

٢- الحيز الأوروبي : ويضم دول السوق الأوروبية والاتحاد السوفياتي .

يلخص جاك أتاكي في كتاب خطوط الأفق التاريخ الثقافي للبشرية ، لينتقل بسرعة إلى تحليله للوضع الراهن وتوقعاته للتطور البشري في التسعينات .

يقول أتاكي أن الإنسان منذ البدء يتعرض باستمرار إلى نوعين من العنف :

١- العنف المرئي ويأتيه من البشر الآخرين .

٢- العنف غير المرئي ويأتيه من الطبيعة .

أي أن الإنسان يتعرض لعنف الأحياء ، وعنف الأموات . ولكي يتعايش مع العنف لجأ الإنسان إلى ثلاثة سلطات لقوننة وإدارة وقيادة العنف وهي متسلسلة داخل بعضها البعض : السلطة الدينية ، والعسكرية ، والاقتصادية (المقدس ، القوة ، المال) الأولى تدير وتنظم العلاقة مع الآخر ، والثانية مع المجموعات الاجتماعية والثالثة داخل كل مجموعة اجتماعية .

عندما تظهر السلطة العسكرية فإنها تحل جزئياً مكان السلطة الدينية .. والدينية تتحول إلى سياسية . والمال يجد له مكاناً بين الديني والعسكري . العلاقة مع العنف تنتقل من المقدس إلى القوة ، لدى التوسع وخلق الامبراطورية ، ثم تنتقل من القوة إلى المال لخلق الرأسمالية ..

ثم يستعرض الكاتب علاقات السلطات الثلاث عبر التاريخ ، ليعطي من خلال نظريته هذه تفسيراً جديداً للتاريخ . ولكن ليس هذا هو المهم في كتاب أتاكي ، بل ربما هو الحلقة الضعيفة في كتابه .

ولكن ما يستحق فعلاً الاهتمام والدراسة هو ما ذكره حول عالم التسعينات ، وعالم بداية القرن الواحد والعشرين خاصة وأن أتاكي عالماً في الاقتصاد والعلوم السياسية ومتابعاً نادراً لكل صغيرة وكبيرة في عالم اليوم .

كيف يقرأ أتاكي الحاضر والمستقبل ؟

يقول بكل ثقة وقناعة أن الهرم ، الذي تحكم به العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يغير قمته إحدى



- حيز المحيط الهادي (الباسفيك): ويضم دول جنوب شرق اسيا (اليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايوان والفلبين وهونغ كونغ) والامريكتان ، ويستثنى منه الصين وفيتنام والهند ويكون بزعامة اليابان. لماذا اليابان؟

- لان الصناعة اليابانية يزيد انتاجها بسرعة ثلاثة اضعاف سرعة الانتاج الصناعي الاميركي، ومرتان اسرع من اوروبا.

- لان اميركا لم تعد تصدر خارج اراضيها السيارات والتلفزيونات والادوات المنزلية.

- في السنوات الاخيرة لم تنتج الصناعة الاميركية صناعات جديدة باستثناء الحاسوبات (الكمبيوترز) (Microprocesseurs)

- ثلثي التكنولوجيا المصدرة ، وثلاثة ارباع انتاجها ياباني، والميزان التجاري الاميركي في عجز.

- اميركا لا تزال متفوقة فقط في الصناعات الراقية (الكمبيوتر والفضاء الخارجي)،

ولا يزال لديها فائض في الميزان التجاري في هذين المجالين، ولكن ذلك لن يكون لمدة طويلة.

- العجز في الميزان التجاري الاميركي تضاعف ستة مرات في العشر سنوات الاخيرة.

- خلال ال ١٥ سنة الاخيرة خسرت الصناعة الاميركية في السوق العالمية ستة نقاط، بينما كسبت الصناعة اليابانية خمسة عشر نقطة.

- ديون اميركا تفوق ممتلكاتها خارج حدودها. والدولة عاجزة عن تمويل المدارس والمستشفيات والضمان الاجتماعي.

- التوفير ضعيف، واصبح التركيز على الصناعات التقليدية القديمة اكثر منه على صناعات المستقبل، على الخارج اكثر منه على الداخل، على المصانع الكبرى اكثر منه على المصانع الصغرى والمتوسطة، على الزراعة اكثر منه على الصناعة.

- وحتى في مجال الصناعات الحربية والفضاء والكمبيوتر، حيث قمة تطور اميركا ، فان المصانع المنافسة في الدول المختلفة تتكاثر، الامر الذي يعني خسارة تدريجية للاسواق النادرة التي لا تزال تحتكرها وتسيطر عليها الولايات المتحدة الاميركية.

هذا الانحدار التدريجي الاميركي سيؤدي حتما الى نقل المركز الاقتصادي من نيويورك الى طوكيو، لان التبادل التجاري بين اميركا والباسفيك يزيد على تبادلها التجاري مع اوروبا بمقدار النصف .. وسيضعف ذلك قبل نهاية القرن.

ثم العجز التجاري الاميركي مع دول الباسفيك يشكل ٢/٣ عجزها التجاري الخارجي (مائة مليار دولار ، نصفها مع اليابان).

اي ان اميركا لن تتجه الى اوروبا في علاقاتها الاقتصادية رغم انه يطلق عليها صفة "بنت اوروبا" بل مضطرة اقتصاديا ان تتجه الى اليابان واميركا اللاتينية والى دول الباسفيك.

اما لماذا يعتقد البعض بان اميركا هي القوة الاعظم في العالم ، فيعود ذلك الى كونها:

- تملك ١٢ الف رأس نووي ، وبفضل تقدمها في مجال الفضاء الخارجي ، ولان الدولار قويا، وبفضل غنى وول-ستريت وحجم البنوك ، ورأس المال وسيطرة اللغة الانجليزية ومولود ، ووسائل الاعلام.

ولكن جاك اتالي يعتقد ان اميركا تتحول من الاطلسي ومن البحر الابيض المتوسط الى المحيط الهادي، رغم انها فتاة اوروبا.

قوة اليابان:

ان اية مجموعة تستطيع تحريك شعب حول مشروع ثقافي يتحول الى حافز للشعب، وتستطيع ان تستجيب بشكل خلاق للتغلب على عقبة ، او لتجاوز نقص ما او ضعف ما، والى تحويل مشكلة ما الى حل (المشكلة تصبح حلا)، فانها لقادرة لا محالة على التفوق . وهذا هو حال اليابان.

الرد الثقافي الياباني على ضيق اراضيها هو تشجيع الصناعة المصغرة .. الخوف من العزلة دفعها لتطوير وسائل الاتصال .. النقص في الطاقة شجع البحث عن البدائل المعلوماتية. الهزات الارضية المتكررة ادت الى تطوير الصناعات الخفيفة المحمولة وقليلة التكلفة والتي يمكن استبدالها بسهولة.

اي الحاجة ام الاختراع لدى الشعوب الحية التي يجمعها مشروع ثقافي حافز (طبعا بالمعنى العام والشمولي لكلمة الثقافي).

فماذا يقول جاك اتالي عن اليابان؟

يؤكد ان القوة الاقتصادية في الحيز الباسفيكي، وخاصة في مجال الاستثمارات الصناعية تتحكم بها اليابان.

- اليابان تغطي نصف انتاج العالم في الكمبيوترز ، بينما تغطي اميركا ٢٨% منه ، واوروبا ١٠%.

حجم السوق العالمي في هذا المجال مقداره ٥٠٠ بليون دولار.

- اكبر عشرة بنوك اليوم في العالم هي يابانية.

- قيمة البورصة اليابانية ارتفعت من ١٠% الى ٥٥% في الوقت الذي هبطت فيه البورصة الاميركية من ٤٠% الى ٢٠% من قيمتها العالمية.

- ستة من اصل ثمانية اكبر موانئ في العالم متواجدة اليوم في الباسفيك ونصف النقل الجوي التجاري يمر عبر الباسفيك ، وسيضعف ستة مرات خلال العشرة سنوات القادمة.

- التوفير في اليابان اكثر من الاستثمار، والتصدير اكثر من الاستيراد، والشبكات التجارية الخارجية اكثر من التجهيزات الجماعية.

- تسيطر اليابان على ثلث الشبكات التجارية في الباسفيك وعلى نصف ادوات الاستهلاك.

والاستثمارات الصناعية اليابانية تزيد في الباسفيك بنسبة الثلث في العام الواحد!

- تعلن اليابان حاليا عن دراسة انتاج طائرات بسرعة ٣،٥ ماك واخرى بسرعة ٥ ماك (هناك تعاون بين (Mitsubishi) او بوينغ) (٧٦٧ - ٧٧٧)، كما تعد اليابان لبناء جزيرة اصطناعية امام طوكيو لوضع احدث وسائل الاتصال الالكتروني بها، تستقبل طائرات سرعة البرق.

- تعد اليابان حاليا دراسات متقدمة لانتاج سفن تفوق سرعتها اضعاف سرعة السفن في العالم، وكذلك قطارات سريعة جدا، وسيارات سريعة تسير بمحركات هيدروجين!!

- فائض اليابان النقدي السنوي هو بحدود ٢٠٠ بليون دولار يتم استثماره في اليابان واميركا.

- اليابان اشترت المكاتب الاميركية الرئيسية وكذلك المصانع الوسطى والتلفزيون . بل ان الابحاث

الخاصة بتطوير التلفزيون اصبحت احتكارا يابانيا في اميركا نفسها.

- حاليا ثلث التكنولوجيا اللازمة لتطوير الاسلحة الاميركية تصنعها وتبيعها اليابان لاميركا.

بعد هذه المقارنة بين اميركا واليابان يستنتج الكاتب ان اميركا تتحدر واليابان صاعدة، وان اميركا ستشارك اليابان (لثلاث تحول الى انجلترا جديدة) ، وان اليابان هي زعيمة الحيز الباسفيكي وليس اميركا وان سوق هذا الحيز هو اسيا (باستثناء الصين والهند)، واميركا اللاتينية.

يقول اتالي ان القطبين او المعسكرين السابقين كان بينهما تناقض عدائي ايديولوجي وانهما (روسيا واميركا) بانحدار مستمر. اما المعسكران الجديدان (اليابان/اميركا - واوروبا/روسيا) فلا خلاف ايديولوجي بينهما، ولكن منافسة اقتصادية شديدة . الحيز الاوروبي مجاله الحيوي افريقيا وسيحاول بناء علاقة مع الهند التي يتوقع لها اتالي تطورا ملحوظا، وذلك لمنع اليابان من السيطرة على السوق الهندية.

يقول اتالي: لاغنى بلا ابداع، ولا ابداع بلا ديمقراطية . والعالم يتجه الى عصر تطور جديد هو الشكل التاسع للتطور مبني على حرية الابداع والانتاج والتبادل في عصر الديمقراطية.

- مسار الانتاج هو نحو (Robats) والأتوماتيكي لانه يقلل من التكلفة ومن فترة الانتاج. وان اكثر تطور سيحصل في ميدان التعليم والصحة ، حيث سيتم انتاج الصناعات التجوالة الفردية للتشخيص والدواء، بحيث كل انسان سيصبح طبيب نفسه، ويشخص مرضه بنفسه، بفضل الادوات الحديثة .. كما ان الطفل سيتعلم وحده بفضل ادوات التعليم والكمبيوترات الفردية المنقولة والتي ستصغر كما تحولت الراديو الى ترانزستور.

- سينقص عدد اطباء والمعلمين ويزيد عدد المهندسين ومهندسي الكمبيوتر.

- اليابان هي الرائدة في العالم في صناعات الغذاء (Objets .... Nomades ....)

- خمسة مشاكل كبرى تهدد البشرية : سوء التغذية - الغازات السامة البيئة - التقدم التكنولوجي الطبي في

الجينيات - السلاح - المخدرات.







وقطاع غزة ضاربا عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن وإدانته لهذه الاجراءات.

لقد لاحظت حركتنا منذ تأسيسها أهمية وخطورة موضوع الهجرة اليهودية الى بلادنا. وكانت تدرك جيدا خطورة العامل الديمغرافي وتحولاته وتأثيراته على عملية الصراع المستقبلي. ولهذا فقد ادرج هذا الموضوع، لأهميته، في اطار النظرية الثورية لحركة فتح باركانها الثلاثة، المبادئ والأهداف والأساليب، وجاء النص تحت عنوان الأساليب في المادة ٢٥ في النظام الاساسي على الشكل التالي (العمل على اقناع الدول المعنية في العالم بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين كاسهام منها في حل المشكله).

كما ان المؤتمر العام الخامس لحركتنا، قد اولى هذا الموضوع اهتماما خاصا، دونما توقع لحصول موجة الهجرة السوفيتية الجديدة. فلقد جاء في قرارات المؤتمر، تحت عنوان: على الصعيد الفلسطيني. البند ١٣ مانصه: (نظرا لما للعامل الديمغرافي من اثر فعال في صراعنا مع العدو الصهيوني. ونظرا للجهود الضخمة التي تقوم بها الحركة الصهيونية لتشجيع الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية، يقرر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة من المجلس الثوري للتصدي للهجرة الصهيونية الى وطننا، كي تضطلع للقيام بجميع المهام الثقافية والاعلامية والسياسية التي تؤدي الى منع وصول المهاجرين اليهود الى وطننا المحتل).

ولا بد من الاشارة هنا الى خطورة الهجرة الصهيونية ومشاريع الاستيطان في الضفة الغربية والقطاع باعتبارها تشكل خطة التصدي الصهيوني في مواجهة مشروع السلام الفلسطيني الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة والذي ينطلق اساسا بهدف تحقيق الاستقلال الوطني وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة التي تم اعلان استقلالها في ١٥/نوفمبر/١٩٨٨.

لقد استطاع العدو الصهيوني انشاء سلسلة المستوطنات حسب خطة غوشايمونيم وخطة دروبلس التي تبناها بيجن. ولكن هذه المستوطنات المنشأة لا تزال غير مسكونة. ويشكل استخدامها من قبل المهاجرين الجدد خطرا هو بالتحديد ما هدفت اليه خطة دروبلس التي وحدت بين استراتيجية الليكود وغوشايمونيم الاستيطانية. وقد عرض ميرون بنفينستي هذه الخطة في كتابه الضفة الغربية

وقطاع غزة، بيانات وحقائق اساسية، على الشكل التالي. (ان انشاء سلسلة كثيفة من المستعمرات على سلسلة الجبال ستكون حاجزا يمكن الركون اليه. ذاك الحاجز الذي يمكن ان يصمد في وجه الجبهة الشرقية (العربية) القوية والموحدة التي تهدد اسرائيل .... وسيغطي هذا الحاجز الاستيطاني لمستوطني وادي الاردن، خطنا الدفاعي الاول في الشرق، شعورا بالأمن، ويحول دون ان يجدوا انفسهم (المستوطنون) يوما ما محاصرين من الشرق والغرب، باعداء من السكان .... ويجب الاستيلاء على اراضي الدولة والاراضي غير المزروعة حالا بغرض التوطن في المناطق الواقعة بين التمرکزات السكانية وما حولها، للحيلولة قدر الامكان دون قيام دولة عربية اخرى في هذه المناطق. وسيكون من الصعب على الاقلية السكانية ان تشكل تواصلا اقليميا ووحدة سياسية في حال تجزئتها بالمستعمرات اليهودية ... ويجب ان لا تكون المستعمرات معزولة .. ولذلك يجب اقامة مستعمرات جديدة قرب كل مستعمرة قائمة. وبذلك تشكل كتل (من المستعمرات) ومن المفهوم ان توسيع المستعمرات سيؤدي احيانا الى اندماجها الطبيعي بحيث تشكل مدنا.. يمكن ان تقام معظم المستعمرات اليهودية كقرى ريفية جماعية، ويجب ان تبني ١٢-١٥ مستعمرة ريفية ومدينة سنويا على مدار السنوات الخمس القادمة ... وبذلك نصل الى قيام ٦٠ - ٧٥ مستعمرة اضافية يبلغ عدد السكان ١٠٠ - ١٢٠ الف).

هذا هو الخطر الاكبر والذي لا تستطيع ان توقفه بيانات استنكار او قرارات اسم متحدة ... ان الجهة الوحيدة القادرة على ايقافه هي صاحبة المصلحة في تنفيذه وهي الولايات المتحدة .. وهي صاحبة المصلحة في تنفيذه ما دامت مصالحها الاخرى في الوطن العربي مضمونة ومصانة ومحافظ عليها بزموش العيون. اما الاتحاد السوفيتي الصديق الذي لا يجوز ان نحوله الى خصم ونحن نخوض معركتنا القاسية في مواجهة الامبريالية والصهيونية، فانه ايضا مطالب من جهته وفي اوج انتشار مبدأ الحرية فيه، ان يساهم بتشجيع اليهود الروس السلافيين للتمسك بمواظبتهم واعطائهم المزيد من الحرية والاستقلال في اطار دولتهم السوفياتية في بيوبيجان. لقد اثبتت تجربة الحكم الذاتي لليهود في ظل الاتحاد السوفيتي انها غير قادرة على حل مشكلة اليهود كاقليية.

ان حق اليهود في عصر البيروسترويكافيا اقامة جمهورية مستقلة لهم في بيوبيجان، وفي اطار الاتحاد السوفياتي، هو في تقديرنا خطوة نحو الحرية الحقيقية تفوق تلك الحرية المضللة التي تطالب بها بعض جمهوريات دول البلطيق السوفياتية بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي. ان حرية التنقل والهجرة داخل الاتحاد السوفيتي وفتح خط مباشر بين موسكو وبيروبيجان وخلق ظروف مواتية ومشجعة لليهود السوفيت للتمسك بمواظبتهم، هي الرد الحقيقي على كل محاولات الامبريالية لتشويه الاتحاد السوفيتي والعمل على اضعافه وتفتيته.

ويجب ان ندرك جيدا ان الهجرة المكثفة في حال التسليم بها، وعدم التصدي لاسبابها وظواهرها، تحيي امهداف الصهيونية الكامنة في عقول قادتها التوسعية والحالمين باسرائيل الكبرى عبر المزيد من الاحتلال. ونقل المعركة الى خارج حدود الارض المحتلة. وقد بدأت بوادر ومؤشرات الحرب القادمة تتسلل عبر سطور الصحافة الاسرائيلية. وهذه المؤشرات مدعمة ببعض المعلومات الواردة من كواليس الادارة الامريكية. وكلها تهدف الى تعطيل مسيرة السلام معتمدة على شامير المراوغ الاكبر، القادر على الهرب الى اصغر التفاصيل، وخلق المشاكل الجانبية، واطلاق قنابل الدخان، مرة باسم عايزر وايزمن واخرى باسم شارون، وثالثة باسم الاستقالة المرتقبه. واطارها هو الدخول في الجوهر، والهجوم على الاردن، تحت حجة، اشار لها زئيف شيف هارتس هذا اليوم ٣/١ تحت عنوان "الملك حسين يلعب بالنار". قال فيها "في الوقت الذي يظهر فيه الملك حسين على الملا تعاونه العسكري مع العراق، يقوم من وراء الكواليس، ومنذ عام بتحويل بلاده الى قاعدة اساسية مهمة للغاية للنشاط العسكري الفلسطيني المضاد "لاسرائيل".

ان القرار الامريكي الصهيوني الساري المفعول والذي كان السبب في حصول ايلول ١٩٧٠، كان ينصر على ان "كل نظام عربي تتواجد فيه الثورة الفلسطينية المسلحة، عليه ان يقوم بتصفيتها. وكل نظام يرفض او يعجز عن القيام بهذه المهمة، سنقوم نحن بتصفيته". .. وحين يصرح الصهاينة ان "الملك حسين

يلعب بالنار فكان هذا القرار الامريكي الصهيوني التهديدي يحاول وضع الملك حسين امام خيار القطيعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الواقع الديمقراطي الجديد الذي نشأ في الاردن والذي تخشاه "اسرائيل". او خيار الاستعداد لمواجهة العدوان الصهيوني القادم. وتشير بعض المعلومات انه سينطلق من منطقة الجنوب عبر وادي عربة والتوجه شمالا للسيطرة على مرتفعات الخط الموازي للخط الحديدي الحجازي. للوصول الى حدود الاطماع الصهيونية التي قدمت الى مؤتمر باريس ١٩١٩. وستعد الصهاينة لاستخدام قاموس تفاوضي جديد فتح فيها تعبيرات وتسميات جديدة يدل يهودا والسامرة التي حاولت بها طمس تعبير الضفة الفلسطينية. "فجلمعاد" هو الاسم الصهيوني الجديد للمرتفعات المحتلة القادمة اذا ما بقي العرب على حالهم .. وبعدها ستميز في القاموس الصهيوني اسماء جديدة تذكروني قريضة وبني النضير وبني القينقاع وستصبح خبير كله السر الصهيوني للسيطرة على ينابيع النفط.

امام هذا التحدي .. لا بد من وقفه فلسطينية وعربية تتمسك بموقف موحد يرفض الهجرة الى فلسطين المحتلة، ويدعم بكل قوته صمود الانتفاضة ويؤكد عنفوانها وتصعيد وتيرتها المسلحة في وجه المستوطنين، بعيدا عن مناطق الانتفاضة. ويتمسك ويدعم مشروع السلام الفلسطيني في اطار الثوابت التي اقرها المجلس المركزي الفلسطيني في بغداد. رافضا كل محاولات امريكا شطب منظمة التحرير الفلسطينية والقفز عن الرقم الصعب الذي تمثله، والمؤتمر الدولي الفعال الذي يضمن سلامة مسيرة السلام. واذا كان الصهاينة يستطيعون تحقيق اهدافهم تحت شعارات الخلافات الداخلية وفرقة الصف .. فاننا نحن كفلسطينيين وكعرب نحتاج الى المزيد من التلاحم ووحدة الصف من اجل تحقيق هدفنا المشترك وهو في هذه المرحلة دحر الاحتلال .. وتحقيق الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وانها لثورة حتى النصر





## العطش.... وحدقات العيون

انهم يسرقون العيون والايدي والكلى والقلوب... يحدث ذلك في زمن الحرية والتغيير ودخول البشرية في العقد الاخير من القرن العشرين .  
الخبر لم يعد سرا، نقلته الوكالات ، وتحدثت عنه الصحف .. السلطات ( الاسرائيلية ) تسطو على جثث الشهداء والجرحى ، وتقوم بسرقة الاعضاء البشرية . والموضوع الان مطروح للمناقشة والتقصي من قبل منظمي الصحة العالمية ، والعفو الدولية .

الموضوع اصبح بين ايدي لجان تقصي الحقائق ، والنتائج ستضاف الى رصيد الاجرام في بنك الجريمة الصهيونية . وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الانتفاضة ، ويتصاعد فيه التحرك الجماهيري ليشمل الجليل والمثلث ، فان الجرائم ( الاسرائيلية ) تنتقل من شكل كمي الى شكل نوعي ..  
ان سرقة الاعضاء البشرية و المتاجرة بها اصبح منذ زمن مادة للقصص البوليسية ، والمسلسلات التلفزيونية ، والافلام المرعبة ، وما يحدث في الوطن المحتل من سرقة للاعضاء البشرية لا يخطر ببال ( اجاثا كريستي ) او ( الفريد هتشكوك ) ، فسلطات الاحتلال تقوم باختطاف الجثث واختطاف الجرحى من ميادين المواجهة ، وتنقلها فورا الى المشرحة وهي في حلة طازجة ، وتحت حجة ( التشريح ) تقتطع الاجزاء المطلوبة من الجسم البشري ، وتنقله الى المستشفيات الاسرائيلية ، لزرعها في اجسام المرضى الاسرائيليين الذين ينتظرون .

لم تتوقف سلطات الاحتلال عن السرقة منذ عام ٤٨ .. سرقت الارض ، وصادرت البيوت والمزارع ، وصادرت الحبوب والفلال ، وسرقت المعادن والبترول من باطن الارض .. لكنها لم تستطع هضم ما سرقت ،

فالارض الفلسطينية عسرة الهضم ، وما فوقها من الناس لا يمكن ترويضهم ، وما تحتها من ثروة لن تزول .  
وما زال العدو الصهيوني يبحث عما يسرقه ..  
انهم يحاولون سرقة المياه العربية ، ولذلك يتآمرون مع اثيوبيا لسرقة مياه النيل ، ومع تركيا لسرقة مياه دجلة والفرات ، وما زالوا يحلمون بمياه الحاصباني .  
اما مياه الضفة الفلسطينية فقد سرقوا ٨٠ % منها ..  
يحدث ذلك كله والوضع العربي الراكذ يزداد ركودا .. يحدث ذلك كله والوضع العربي المتفرج يزداد تفرجا .  
وماذا ننتظر ؟

الجراد قادم ويهدد باكل الاخضر واليابس .  
حذار من الرياح الصفراء القادمة ...  
وفي هذه اللحظات علينا ان نشدد النضال من اجل وقف سرقة الارض ..

من اجل وقف زحف الجراد .  
في هذه اللحظات .. لنناضل ضد العطش ..  
لنناضل من اجل عيون وقلوب واصابع اطفالنا .

الاتصالات والبرقيات : المنار - ٢ - نهج ٧١٤١ زنقة ١ عدد ٨

البريد الخاص : ص . ب ١٨ - ١٠٨٠ الجمهورية التونسية

فاكسيل ٧٦٧٥٩٩